تضار والدة بولدها ولا مولود بولده وعلى الوارث مثل ذلك
فان اراد فصالا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما
وان اردتم ان تسترضعوا اولادكم فلا جناح عليكم اذا
سلمتم ما اتيتم بالمعروف فدلت الاية على عدة احكام
احدها ان تمام الرضاع حولين كاملين وذلك حق
للمولود اذا احتاج اليه ولم يستغن عنه والدها بكاملين
ليلا تحمل اللفظة على حول والثاني وما بينهما ان
الابوين اذا اراد افطامه قبل ذلك بتراضيهما وتشاورهما
مع عدم مضرة الطفل فلهما ذلك وثالثها ان الام
اذا اراد ان تسترضع ولدها رضع اخرى غير امه فله ذلك
وان كرهت الام الا ان يكون مضارا بها فلا جناح
عليه ويجوز ان تستمد الام على رضاع تمام الحولين
الى نصف الثالث او الرابع واحمد وقت الفطام
اذا كان الوقت معتدلا لا الحر والبرد وقد تكامل نبات
اسنانه واحتاج الى تقويت على تقطيع الغذاء ولحمته فقطامه
عند

حملت الموطوء فكان ذلك من شر الامور واضرها
على الرضيع للغذي بلبنها وذلك ان جيد الدم جيد
ينصرف الى تغذية الجنين الذي في الرحم فينفد في غذائه
فان الجنين لما كان ما ناله ومحتدم ما يحتاج اليه فلا
له لانه متصل به اتصال الغرس بالارض وهو غير مفارق
لها ليلا ونهارا ولهذا ينقص دم الحامل ويصير رديا
فمتى حملت المرضع فمن تمام تدبير الطفل ان يمنع منها
فانه متى شرب من فلذ اللبن الرديء قبله او اثر في
صحفه تاثيرا جيدا في كبد فيدغث عن فرسنه
فهذا وجه المشورة عليهم والارشاد لهم الى تركه
ولم يحرمه عليهم فان هذا لا يقع دائما لكل مولود وان
عرض لبعض الاطفال فالناس يجامعون نساءهم وهن
يرضعن ولو كان هذا الضرر لازما للمولود لاشتر
فيه الناس وهاتان الامتان الكبيرتان تفعله
ولا يعم ضرر لاولادهم وعلى كل حال فالاحوط اذا